

١٩٥٧/٣/٣١

بنك التسويات الدولية

وأخيرا كان القروض استخدام الاقساط: أولا لتعويض الخلفاء من الضائر التي لحقت بهم، وكان الاسم غير المشروط من القسط بهذا الغرض في نظر اللجنة التي وسعت الاغراض لجنة بانج ، وثانيا لدفع الديون التي عقدتها الخلفاء فيما بينهم .

وكان في طبيعة ما اعتم به الخلفاء . أولا ان يقرروا طبيعة الديون الائتمانية فيحولوها من طبيعتها السيلبية الى طبيعة مالية، من طريق تسويتها بالتزامات تجارية عادية . ثانيا ان يتجهوا للدول الدائنة للحصول على مؤسوس اموال بدل الاقساط السنوية ، بان تصير في الاسواق المالية مستندات تعادل قيمتها قيمة القسط غير المشروط من الاقساط .

فكان بنك التسويات الدولية دعامة البنك الذي شيدته لجنة بانج . طبيعت عنه ان يكون أداة التنفيذ لمشروعاته ولتكن برهان ما دعي الي اداء رسالة الخطر شانا واوسع نطاقا ، فطهر مهندا للمقاصد المولية . سهل عند الصلات الاقتصادية بين الشعوب ولاصبها تبادلها القروض المالية .

فبنك التسويات الدولية بنك مستقل لايتخذ اليه مؤثر سياسي وهو اليوم بنك مركزي كبير لبنوك الامصار الأوروبية ، فمثلها منها مثل البنك الفيدرالي الاحتياطي في الولايات المتحدة من سائر البنوك الامريكية القومية . ويذكر الفينيون ماكان له من شأن كبح صكك ١٩٣١ في اعادة أوروبا على ان تقوم أزمة ثقة وهزمت اركان المالية الائتمانية . فلا عجب ان تعترف الحكومة المصرية من البنوك المولية التي قد تناثر بسياسة دولة من الدول الغربية التي نفاستها او تعادبتنا الي بنك في سويسرا المتأيد له مكانته العالمية

فوقست الحكومة المصرية الي بنك التسويات الدولية ان يتسلم رسوم الزور في الغناء . فمما بنك التسويات الدولية موائدا اختارته الحكومة المصرية دون غيره من المصارف المالية ؟ لايتطلى ان الاتفاقي بين الخلفاء في التصريف العالمية الاولى على تقاسمي التوزيعات التي تعهدت لبرلمانها بدفعها لهم لا بعد مفاوضات طويلة دقيقة كان آخر ما اسفرت عنه مشروع بانج .

تعهدت ألمانيا في هذا المشروع بان تدفع ديونها على ٥٩ قسطا سنويا ، من عام ١٩٢٩ الي عام ١٩٤٨ ، وكان القروض ان مقدار الاقساط السنة والثلاثين الاولى يتدرج صعودا من سنة ١٩٢٩ الي سنة ١٩٦٦ فيرتفع من مليار ٦٤٢٥ مليون مارك الي مليارين ٢٥٣٠ مليون ، وان كل قسط يتسلم تسعين : فمما غير مشروطا أو فمما لا يجوز ارجاء دفعه ، وعند غيره ٦١٢ مليون ، وتقسما مشروطا ، اي فمما يجوز وقف ادايته لتتمكن ألمانيا من مواجهة ازمته طارئة تمنعها الي حين من الوفاء تماما بالقسمة المستحق عليها .

وكذلك كان القروض ان مستخدم ألمانيا المال اللازم لدفع ديونها عن موردين اثنين : (١) مبرانية الدولة (٢) مساهمة من السكك الحديدية الألمانية مسجورة على الاقساط السنة والثلاثين الاولى منتسب للبرانية العامة بعد ذلك عهد القسط كله .

وبم الاتفاق على ان تدفع الاقساط التسوية والضمون الي بنك جديد سمي بنك التسويات المولية اشره في مدينة يال سويسرا ، وقد تعهدت له السكك الحديدية الألمانية بان تدفع اليه ٦٦ مليون مارك سنويا مدة سبع وثلاثين سنة .